رد دولة قطر بشأن القرار رقم 80/49 المعنون "متابعة الإجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013"

تشكل الأسلحة النووية، في ظل استمرار وجود أكثر من اثني عشر ألف رأس نووي في العالم، أحد أخطر التهديدات التي تواجه البشـــرية، لما تنطوي عليه من آثار إنســـانية وبيئية واقتصـــادية مدمرة، ولما تمثله من خطر على الســـلم والأمن الدوليين وعلى بقاء الإنســـان ذاته. وفي هذا الســـياق، تؤكد دولة قطر أن الإزالة الكاملة للأســـلحة النووية تظل الضـــمانة الوحيدة المطلقة ضـد اسـتعمالها أو التهديد باسـتعمالها، وأن تحقيق هذا الهدف ينبغي أن يتم على نحو شامل، ويمكن التحقق منه، ولا رجعة فيه، وفي إطار متعدد الأطراف.

وتشـدد دولة قطر على الأهمية المركزية لمعاهدة عدم انتشـار الأسـلحة النووية بوصـفها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وتؤكد ضرورة التنفيذ الكامل والمتوازن لجميع التزاماتها، ولا سيما المادة السادسة المتعلقة بالتفاوض بحسن نية بشأن تدابير فعالة لوقف سـباق التسـلح النووي في موعد قريب ولنزع السـلاح النووي. كما تؤكد ضـرورة مسـاءلة الدول الحائزة للأســـلحة النووية عن تنفيذ التزاماتها، وضـــرورة تعزيز الشـــفافية والإبلاغ المنتظم عن الترسانات النووية والعقائد والسياسات ذات الصلة، ووضـع معايير زمنية واضـحة وقابلة للقياس لخفض هذه الترسانات وصولاً إلى إزالتها التامة.

وترحب دولة قطر بالتطورات التي شـهدتها معاهدة حظر الأسـلحة النووية، بما في ذلك انعقاد الاجتماع الثالث للدول الأطراف في مارس 2025، واعتماد إعلان سـياســي جدد الالتزام بعالم خالٍ من الأســلحة النووية في ظل تصــاعد عدم الاســتقرار العالمي، مع الاســتمرار في تطوير الآليات الفنية والمؤسـسـية ذات الصـلة بالتنفيذ، بما في ذلك الجوانب العلمية، ومسـاعدة الضحايا، وإصلاح البيئة، والعالمية. وترى دولة قطر أن هذه التطورات تسهم في تعزيز الوصمة القانونية والأخلاقية والإنسانية للأسلحة النووية، وتدعم الجهود الدولية الرامية إلى القضاء عليها بالكامل.

وتؤكد دولة قطر كذلك الأهمية البالغة لدخول معاهدة الحظر الشـــامل للتجارب النووية حيّز النفاذ دون إبطاء أو شـروط مسـبقة، وتدعو الدول التسـع المتبقية من دول الملحق 2 إلى

التوقيع والتصديق، حسب الاقتضاء، على وجه السرعة، نظراً إلى ما تمثله المعاهدة من ركيزة أساسية في منظومة نزع السلاح النووي ومنع تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية. كما تؤكد أن وقف التجارب النووية لا يمكن أن يظل رهناً بالالتزامات السياسية الطوعية وحدها، بل يجب أن يتحول إلى التزام قانوني ملزم وعالمي النفاذ.

وتدعو دولة قطر إلى اتخاذ تدابير فعالة وعاجلة لنزع السلاح النووي، تشمل، في جملة أمور: خفض مستوى الجاهزية التشغيلية للأسلحة النووية، والحد من دورها في العقائد الأمنية والعسكرية، وتقديم ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها، وبدء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن صك قانوني جامع أو مجموعة صكوك مترابطة تقود إلى الحظر الكامل والإزالة التامة للأسلحة النووية تحت رقابة دولية فعالة. وهذه التدابير تتسق مع جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، الذي يتضمن نزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية والضمانات الأمنية السلبية ضمن أولوياته الأساسية.

وإدراكاً منها للأهمية الخاصة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين، تجدد دولة قطر دعمها الكامل لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقاً للقرارات والمرجعيات الدولية ذات الصلة، وتدعو إلى مواصلة الجهود الدولية الصادقة والبنّاءة لإنشاء هذه المنطقة على أساس ترتيبات يتم التوافق عليها بحرية من دول المنطقة كافة، وبما يسهم في تعزيز الأمن الجماعي وعدم الانتشار ونزع السلاح على السواء.

كما تعرب دولة قطر عن بالغ القلق إزاء تزايد المخاطر النووية المرتبطة بالتوترات الدولية والنزاعات المسلحة والهجمات على المنشآت والبنى التحتية ذات الصلة بالطاقة النووية، وتؤكد أن خفض المخاطر النووية لا يغني عن نزع السلاح النووي، لكنه يظل ضرورة عاجلة ومكملة له. وفي هذا الصدد، تدعو إلى الامتناع عن أي خطاب نووي تصعيدي، وإلى احترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وصون أمن وسلامة المنشآت النووية الخاضعة للضمانات الدولية، منعاً لأي كارثة عابرة للحدود.

وفي ضـــوء ما تقدم، تؤكد دولة قطر أن الطريق إلى عالم خالٍ من الأســـلحة النووية يقتضـي إرادة سياسـية حقيقية، ومفاوضـات متعددة الأطراف شـاملة وغير تمييزية، وتنفيذاً كاملاً للالتزامات القائمة، واعتماد تدابير عملية وقانونية ومؤســسـية قابلة للتحقق، وصــولاً إلى الإزالة الكاملة والتي لا رجعة فيها للأسلحة النووية، بوصف ذلك هدفاً مشروعاً وضرورة إنسانية وأمنية وقانونية لا تحتمل التأجيل.